

ويعد المجلس اجتماعاته تصدر بأغلبية الأصوات و اذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه ٤ طريقة أخذ الأصوات في موضوع معين . والذنوع الثاني يمارسه عن طريق مجلس رسم السياسة العامة للدولة للاتحاد رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد بمقتضى وذلك بناء على ما نصت عليه المادة (٨١) التي أجازت لكل امارة من ويجوز لرئيس الاتحاد ومجلس الوزراء الاتحادي مجتمعين اذا لم يكن لها حق كل امارة في الدفاع عن نفسها اذا ما تعرضت الخطر . ” تمليك المجلس الأعلى سلطة أثبتت في طلب الاستعانة بالقوات المجلس على ابرام تلك الاتفاقيات فيتعين ارجاء الأمر الى أن تبت المحكمة ومن أمثلة هذه الاختصاصات : نفسها هذه ة تائب الرئيس وقد أجازت المادة ذاتها اعادة انتخاب الرئيس ونائبه أما المادة (٠١) فنظمت ما يترب على خلو منصب رئيس الاتحاد أونائيه وعند خلو منصب رئيس المجلس الأعلى ونائبه معا يجتمع المجلس فورا وتشمل : رئيس الاتحاد الدعوة لهذا الاجتماع المشتركة كلما اقتضت الضرورة ذلك ويستند ذلك الى نص (م .) من الدستور التي تنص على ان يتولى مجلس وقد أضاف (م ١٨) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي وقد خولت المادة (١١) من الدستور رئيس الاتحاد سلطة العفو البسيط (٥) من الدستور على ان يعين رئيس الاتحاد الدستور على أن يكون تعين القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الاركان العامة وإعفاؤهما من متصبهم بمرسوم اتحادي وبطبيعة الحال فان هذا (٩) مجلس الوزراء الاتحادي (١) الصحة العامة (٨) الأشغال العامة والزراعة (٤) المواصلات والبريد صلاحيات الوزارات ان نص في المادة (١١) منه على أن يرأس كل وزير ونظرا لأن المادة (١٤) من الدستور قد أقرت مسؤولية الوزير الشخصية وتصدر قراراته بأغلبية جميع أعضائه . عندما تتساوى الأصوات يرجع وانكار المصالح الذاتية اذكارا كليا ولا (؟) أن يدخل في معاملة تجارية مع حكومة اتحادية أو حكومات (٩) أن يجمع بين منصبه والعضوية في مجلس ادارة شركة تجارية أخرى وفيما يتعلق بالمسؤولية الوزارية فان مجلس الوزراء بوزرائه مسؤول المجلس الأعلى الذي اعتبره الدستور السلطة العليا في الاتحاد : أوكلت اليه (١) اختصاصات تنفيذية وتشمل متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة (ب) السلطة التشريعية المجلس الوطني الاتحادي هي من المشاكل الرئيسية في النظم الاتحادية فقد انتبهت معظم الدول ورغم خلو دستور الامارات هن نص صريح يحدد الجهة المسئولة عن لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة وبعد أن انضمت رأس الخيمة زادت ويلاحظ أن الدستور لم يشترط أن يكون العضو من الذكور ولهذا فانه